ابن عطية

أعـلام التفسيـر

ابن عطية
صاحب تفسير: المحرر الوجيز في الكتاب العزيز

ابن عطيه هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى المغربى الغرناطى الحافظ القاضى. ولى القضاء بمدينة المرية بالأندلس ولما تولَّى توخى الحق وعدل في الحكم وأعز الخطة. ويقال: إنه قصد مرسية بالمغرب ليتولى قضاءها، فصُدَّ عن دخولها، وصُرِف منها إلى الرقة بالمغرب، واعتُدى عليه رحمه الله، وكان مولده سنة 481 هـ (إحدى وثمانين وأربعمائة)، وتُوفى بالرِّقة سنة 546 هـ (ست وأربعين وخمسمائة من الهجرة)، وقيل غير ذلك.

مكانته العلمية:

نشأ القاضى أبو محمد بن عطية في بيت علم وفضل، فأبوه أبو بكر غالب بن عطية، إمام حافظ، وعالم جليل. رحل في طلب العلم وتفقه على العلماء. وجدَه عطية أنسل كثيراً لهم قدر وفيهم فضل، فلا عجب إذن أن يشبه الفرع أصله.

كان أبو محمد ابن عطية غاية في الدهاء والذكاء وحسن الفهم وجلاله التصرف، شغوفًا باقتناء الكتب، وكان على مبلغ عظيم من العلم، فكان فقيهاً جليلاً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، نحوياً لُغوياً، أديباً شاعراً، مقيداً ضابطاً، سُنِّياً فاضلا. وصفه صاحب " قلائد العقيان " بالبراعة في الأدب، والنظم، والنثر، وذكر شيئًا من شِعره، ووصفه أبو حيان في مقدمة البحر المحيط بأنه: " أجل مَنْ صنَّف في علم التفسير، وأفضل مَنْ تعرَّض فيه للتنقيح والتحرير ".

روى عن أبيه، وأبى علىّ الغسَّانى، والصفدى. وروى عنه أبو بكر ابن أبى حمزة، وأبو القاسم بن حبيش، وأبو جعفر بن مضاء، وغيرهم.

وقد خلَّف من المؤلفات كتاب التفسير، المسمى بـ " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، وهو الكتاب الذي ترجمنا له وستتكلم عنه، كما ألَّف برنامجاً ضمنه مروياته وأسماء شيوخه، وقد حرر هذا الكتاب وأجاد فيه.

وعلى الجملة، فالقاضى أبو محمد ابن عطية عالِم له شهرته العلمية في نواح مختلفة، وقد عدَّه ابن فرحون في " الديباج المذهب " من أعيان مذهب المالكية، كما عدَّه السيوطى في " بغية الوعاة " من شيوخ النحو وأساطين النحاة.

التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه:

تفسير ابن عطية المسمى بـ " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " تفسير له قيمته العالية بين كتب التفسير وعند جميع المفسِّرين، وذلك راجع إلى أن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفيّاضة ما أكسبه دقة، ورواجاً، وقبولاً. وقد لخصه مؤلفه - كما يقول ابن خلدون في مقدمته - من كتب التفاسير كلها - أى تفاسير المنقول - وتحرَّى ما هو أقرب إلى الصحة منها، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس، حسن المنحى ".

والحق أن ابن عطية أحسن في هذا التفسير وأبدع، حتى طار صيته كل مطار، وصار أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية وغيرها من النواحى العلمية المختلفة، ومع هذه الشهرة الواسعة لهذا الكتاب فإنه لا يزال مخطوطاً إلى اليوم، وهو يقع في عشر مجلدات كبار، ويوجد منه في دار الكتب المصرية أربعة أجزاء فقط: الجزء الثالث، والخامس، والثامن، والعاشر . وقد رجعتُ إلى هذه الأجزاء وقرأتُ منها ما شاء الله أن أقرأ، فوجدتُ المؤلف يذكر الآية ثم يفسِّرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطبرى كثيراً، ويناقش المنقول عنه

أحياناً، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويرد عليه. وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربى، مَعْنِى بالشواهد الأدبية للعبارات، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يُوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات ويُنزل عليها المعاني المختلفة.

ونجد أبا حيان في مقدمة تفسيره يعقد مقارنة بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشرى فيقول : " وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشرى ألخص، وأغوص ".

ونجد ابن تيمية يعقد مقارنة بين الكتابين - كتاب ابن عطية وكتاب الزمخشرى - في فتاواه فيقول: " وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشرى، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير ". كما يعقد مثل هذه المقارنة في مقدمته في أصول التفسير فيقول: " وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسُّنَّة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشرى، ولو ذكر كلام السَلَف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبرى - وهو من أجَّلِ التفاسير وأعظمها قدراً - ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السَلَف لا يحكيه بحَال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كان أقرب إلى السُّنَّة من المعتزلة ".

وأنا في أثناء قراءتى في هذا التفسير، رأيت ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ} [يونس: ٢٦].. يقول ما نصه: " قالت فرقة هى الجمهور: الحُسنى: الجنة. والزيادة: النظر إلى الله عزَّ وجَلَّ، ورُوى في ذلك حديث عن النبى ﷺ، رواه صهيب،

ورُوى هذا القول عن أبى بكر الصِدِّيق، وحُذيفة، وأبى موسى الأشعرى.. " ثم يقول: " وقالت فرقة: الحُسنى هى الحسنة، والزيادة هى تضعيف الحسنات إلى سبعمائة، فروتها حسب ما روى في نص الحديث وتفسير قوله تعالى: {يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ} [البقرة: ٢٦١]، وهذا قول يعضده النظر، ولولا عظم القائلين بالقول الأول لترجح هذا القول ".. ثم يأخذ في ذكر طرق الترجيح للقول الثاني.

وهذا يدلنا على أنه يميل إليه المعتزلة، أو على الأقل يقدِّر ما ذهبت إليه المعتزلة في مسألة الرؤية وإن كان يحترم مع ذلك رأى الجمهور. ولعل مثل هذا التصرف من ابن عطية هو الذي جعل ابن تيمية يحكم عليه بحكمه السابق [1].

* * *

(1) الدكتور محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، 4 / 35 - 36.